

أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030 قبل وبعد جائحة كورونا دراسة حالة الدول العربية

The Sustainable Development Goals of the 2030 Agenda before and after the Corona pandemic, Case Study Arab

Countries

غالم الهام*

مخبر الحوكمة والاقتصاد المؤسسي والنمو المستدام LAGIC، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي – الجزائر

Ghalem.ilham@enssea.net

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول للنشر: 2021/12/28

تاريخ الاستلام: 2021/11/20

ملخص:

جاءت الدراسة لتقديم حصاد لمستويات تجسيد أهداف التنمية المستدامة قبل وبعد جائحة كورونا، وذلك بالاستعانة بمؤشرات تعكس تداعيات الأزمة على قدرة الدول العربية في تحقيق الأهداف المسطرة في أجندة التنمية المستدامة 2030 في ظل الأوضاع السائدة،

كما هدفت الدراسة إلى استعراض حزمة من الآليات والبرامج الواجب تبنيها للتخفيف من انعكاسات الأزمة على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنموية للدول العربية، وخلصت الدراسة إلى أن جائحة كورونا لم تقتصر على الجوانب الصحية بل كانت لها تأثيرات سلبية على أهداف التنمية المستدامة بكل جوانبها، فوجب على أثرها اتخاذ تدابير وبرامج لاحتواء التراجع في وتيرة إنجاز الأهداف المبرمجة بالإضافة إلى إعادة النظر في جدولة مجمل الأهداف بما يتناسب والوضع الحالي، وإضافة بنود تتكفل بجانب الالتزامات وسبل إدارتها للحد من تداعياتها. الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، جائحة كورونا، مؤشرات التنمية المستدامة 2030.

تصنيف O11.F63:JEL

Abstract:

The study came to present a harvest of the sustainable development goals before and after the Corona pandemic, using indicators that reflect the repercussions of the crisis on the ability of Arab countries to achieve these goals. The study also aimed to review the mechanisms and programs necessary to mitigate the repercussions of the crisis on the economic, social, environmental and development goals of the Arab countries,

The study concluded that the Corona pandemic was not limited to health aspects, but had negative impacts on the sustainable development goals in all its aspects, and that measures must be taken to develop programs to contain the decline in the pace of achieving the programmed goals, in addition to rescheduling the overall goals in proportion to the current situation, and adding items that take care of crises and ways to manage them to reduce their repercussions

Keywords : Sustainable Development, corona pandemic , Indicators of Sustainable Development 2030.

Jel Classification Codes: O11 ,F63.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

لقد كانت لجائحة كورونا بدايات تمس الجانب الصحي ومؤشرات نوعية الخدمة الصحية، باعتبار فيروس كورونا وانتشاره بين دول العالم المتسبب في اكتظاظ بالمستشفيات وخسائر معتبرة بالأرواح البشرية، لكن سرعان ما تجاوزت آثاره الجانب الصحي لتكون لها تداعيات على جوانب مختلفة اقتصادية، اجتماعية، بيئية مهددة بذلك طموحات ومسار التنمية المستدامة 2030 بالدول العربية، والتي كانت دول المنطقة تعرف تفاوت في مستويات التقدم المحرز في تحقيق الأهداف السبعة عشرة المسطرة من طرف الأمم المتحدة. وعليه فالوباء سيقصص إمكانية تحقيق الأهداف الخاصة بالتنمية المستدامة مثل القضاء على الفقر والجوع وضمان الصحة والرفاه وتوفير العمل اللائق والنمو الاقتصادي خاصة في الدول العربية الأقل نمواً الأمر الذي سيزيد من صعوبة تحقيق خطة التنمية، وطبقاً للتقديرات فإن 81% من القوة العاملة العالمية ستفقد أماكن عملها متأثرة بالإغلاق الكامل والجزئي.

وكاستجابة لاحتواء الأزمة تم تبني حزمة من الإجراءات والتدابير على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والصحية للوصول إلى التعافي السريع والمضي قدماً في مسار التنموي وجعل من الأهداف التنموية أداة لتحقيق التعافي من الأزمة وتداعياتها.

1.1. الإشكالية:

جاءت الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي: ما هو واقع أهداف التنمية المستدامة قبل جائحة كورونا بالدول العربية وماهي تداعيات الجائحة على تحقيق الأهداف بالمنطقة؟ من نفس المنطلق تفرعت التساؤلات الآتية:

- ما هي مستويات تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمنطقة العربية قبل جائحة كورونا؟.
 - ما هي تداعيات جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة بالمنطقة؟.
 - ما هي الإجراءات التي تبنتها الدول العربية لاحتواء الأزمة وتحقيق التعافي؟.
- وبناءً على ما سبق تمت صياغة الفرضيات الآتية:
- هناك تفاوت في مؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالدول العربية قبل جائحة كورونا
 - تسببت تداعيات جائحة كورونا في آثار سلبية وأخرى إيجابية.
 - تأثرت أهداف التنمية المستدامة بالدول العربية بجائحة كورونا.

2.1. أهداف الدراسة:

- معرفة واقع أهداف التنمية المستدامة قبل الأزمة بالدول العربية.
- معرفة مدى تأثير الأهداف التنموية بالمنطقة بالأوضاع الناتجة عن وباء كورونا.
- توضيح الآثار الإيجابية والسلبية لجائحة كورونا على التنمية المستدامة بالمنطقة.

3.1. أهمية الدراسة:

يعتبر دراسة تداعيات جائحة كورونا على الأهداف التنموية من أبرز الموضوعات المطروحة على الساحة العالمية فوجب الاهتمام به من طرف المفكرين والاقتصاديين والمنظمات الدولية وحتى الدول لإيجاد سبل التعافي السريع والمنهج . منهجية البحث

اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على المراجع والكتب والدوريات وتقارير المنظمات الدولية والمواقع الالكترونية المتعمقة بالموضوع محل الدراسة.

4.1. خطة البحث: قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية

المحور الأول: مؤشرات التنمية المستدامة لأجندة 2030 بالدول العربية قبل جائحة كورونا.

المحور الثاني: تداعيات جائحة كورونا على مؤشرات التنمية المستدامة 2030.

المحور الثالث: اليات احتواء تداعيات جائحة كورونا على تحقيق اهداف التنمية المستدامة بالدول العربية.

5.1. الدراسات السابقة:

❖ دراسة فيصل المناور سنة 2020 بعنوان: استراتيجية التعافي الاقتصادي والمالي من تداعيات جائحة كورونا covid-19، وناقشت الدراسة ثلاثة محاور رئيسية هي استراتيجية التعافي الاقتصادي والمالي من تداعيات جائحة كورونا في الدول العربية وتقييم التوازنات الاقتصادية والمالية والدين العام الحالية في ظل الجائحة، ومناقشة سياسات تحقيق ذلك التوازن، وأخيرا قدمت تقييم الآثار السلبية لجائحة كورونا على أسواق العمل العربية واقتراح عدد من السياسات التي تساهم في تعافي أسواق العمل العربية.

❖ دراسة حسين الطلافحة وفيصل المناور 2020 بعنوان: تداعيات جائحة كورونا، على تحقيق أهداف التنمية المستدامة حالة الدول العربية، بحيث هدفت الدراسة إلى البحث في واقع الدول العربية على مستوى مؤشرات التنمية المستدامة وبيان التحديات المتوقعة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة جراء تفشي فيروس كورونا، وتوصلت الدراسة إلى ان سياسات التنمية بشكل عام والتنمية المستدامة بشكل خاص في المنطقة العربية مازالت مجزأة ومعدلات الفقر وعدم المساواة في تزايد وأوصت الدراسة بضرورة دعم الشركات المتضررة من تداعيات الجائحة بهدف تحفيز الاقتصاد والحد من تسريح العاملين، وخلق فرص عمل وزيادة الانفاق الحكومي.

❖ تقرير قامت به اكااديمية الامارات الدبلوماسية بعنوان: "تقرير مؤشر ولوحة متابعة اهداف التنمية المستدامة 2019 المنطقة العربية"، تم عرض 30 مؤشرا جديدا يعبر فيه عن الأولويات والتحديات الإقليمية. تم اختيار هذه المؤشرات، إلى جانب العتبات ذات الصلة، من خلال مرحلتين وذلك بالمشاورة مع أكثر من 40 خبيرا مختصا ويحذف المؤشر الإقليمي أيضا المؤشرات غير المفيدة أو غير ذات الصلة بالمنطقة أو حيث لا تكفي تغطية البيانات حاليا. بالإضافة إلى ذلك، شمل مؤشر المنطقة العربية لعام 2019 دولة فلسطين، والتي لم تدرج سابقا كما يعرض المؤشر درجة الإنجازات الإجمالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لبلدين لم يحصلوا على درجة واحدة على المؤشر العالمي - ليبيا والصومال - بسببقلة البيانات المتوفرة، وخلص التقرير لمجموعة من النتائج أهمها حققت المنطقة مجموعة واسعة من نتائج التنمية المستدامة، مع بقاء تحديات مشتركة حول نظم الإنتاج الغذائي المستدامة والمساواة بين الجنسين، من بين جملة أمور أخرى، كما تواجه البلدان الفقيرة والمتأثرة بالحروب الخطر الأكبر في التخلف عن الركب.....الخ

2. مؤشرات التنمية المستدامة لأجندة 2030 بالدول العربية قبل جائحة كورونا.

تشكل الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة عماد خطة عام 2030، وهي أهداف متكاملة ومتراصة فيما بينها تغطي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وتسعى بواسطتها دول العالم إلى حياة ذات جودة عالية في الحاضر وللأجيال القادمة، والدول العربية على غرار بقية دول العالم تبنت هذا التوجه وسعت للقدم فيه بالتنفيذ والرصد وشارك الجهات المعنية، مما افرز تباين في مستويات التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بين بلدان المنطقة البالغ عددها 22 دولة، والذي كان السبب الرئيسي وراءه هو الاختلافات الكبيرة في الظروف بين مختلف الدول العربية.

1.2. مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة:

❖ مفهوم التنمية المستدامة:

استخدم مصطلح التنمية المستدامة اول مرة في تقرير لجنة Brundtland، الذي أعدتها للجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، حيث تمت صياغة تعريف للتنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهن دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم".

كما تم الاتفاق على تعريفها في مؤتمر الأرض سنة 1992 في مدينة ريودي جانيرو كما يلي: "تنمية توفق بين التنمية البيئة والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئة، إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة". (صاطوري، 2016، ص 300).

ومن خلال ما سبق يمكن القول بان التنمية المستدامة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الثلاثة الآتية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بعين الاعتبار بشكل متكامل ومترابط، مما يلي احتياجات الأجيال الحاضرة ودون اغفال حق الأجيال القادمة.

❖ أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف، التي يمكن تلخيصها في الآتي (عثمان محمد و ماجد، 2007، ص 28-29):

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، حيث تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة السكان وهذا من خلال الاهتمام بمقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والتهيئة العمرانية.
- احترام البيئة الطبيعية، من خلال توطيد العلاقة بين البيئة ونشاطات السكان لتصبح علاقة تكامل وانسجام.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد على اعتبار أن الموارد الطبيعية موارد محدودة وتتناقص عبر الزمن، لذا تعمل التنمية المستدامة على عدم استنزافها أو تدميرها بل تعمل على استخدامها بشكل عقلاني.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، حيث تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح

والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافها المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سلبية.

- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع، وذلك بإتباع أساليب تلائم إمكانياتها وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطتها يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.
- تحقيق نمو اقتصادي تقني، بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر، لتصل في النهاية إلى تحقيق المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة

❖ مبادئ التنمية المستدامة:

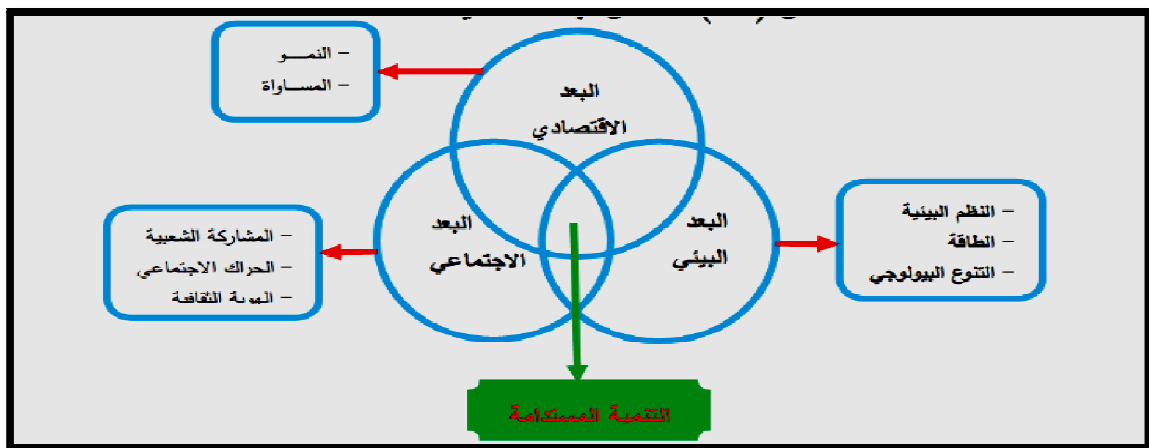
أدت العلاقة الأساسية بين النمو الاقتصادي من جهة والبيئة من جهة أخرى إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة والمتمثلة في الآتي:

- استخدام أسلوب النظم أو المنظومات في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة؛
- المشاركة الشعبية في إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية المحلية؛
- مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية؛
- مبدأ استتالة عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد؛
- مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي؛
- مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية؛
- مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية؛
- مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.

❖ أبعاد التنمية المستدامة:

يرى الكثير من الباحثين أن التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل سبتم بالضبط والترشيد للموارد(انظر الشكل رقم ==)، وهي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن بعد رابع مهم وهو البعد المؤسسي(صاطوري،2016، ص 301-302).

الشكل رقم (01): ابعاد التنمية المستدامة



المصدر: (الخواجه، 2006، ص 39)

أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030 قبل وبعد جائحة كورونا دراسة حالة الدول العربية

- **البعد البيئي:** وهو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك ينبغي وضع الطرائق المنهجية أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السلبية واستنزاف المياه وقطع الغابات... إلخ، أي وضع إدارة علمنة للمصادر الطبيعية.
- **البعد الاجتماعي:** وهو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية والمكملة دون تقليل من فرص الأجيال القادم.
- **البعد الاقتصادي:** وهو أخذ المنظور الاقتصادي بعين الاعتبار في حل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد، باعتبار أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل وقاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها.
- **البعد المؤسسي:** ويتمثل في الإدارات والمؤسسات القادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لذلك فإن رفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية وتوفير الإطار الصالح للالتزامهم بواجباتهم اتجاه المجتمع والدولة، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وإداراتها في أداء وظائفها ومهامها.

❖ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030:

لخصت الأهداف المتفق عليها سنة 2015 من طرف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في خطة طموحة لتحقيق تنمية مستدامة شملت 17 عشر هدف تفرعت عنها 169 مقصدا وهي دعوة للعمل على إنشاء عالم لا يهمل فيه أحدا ونضمن فيه حق الأجيال القادمة .

الشكل رقم (02): الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة 2030

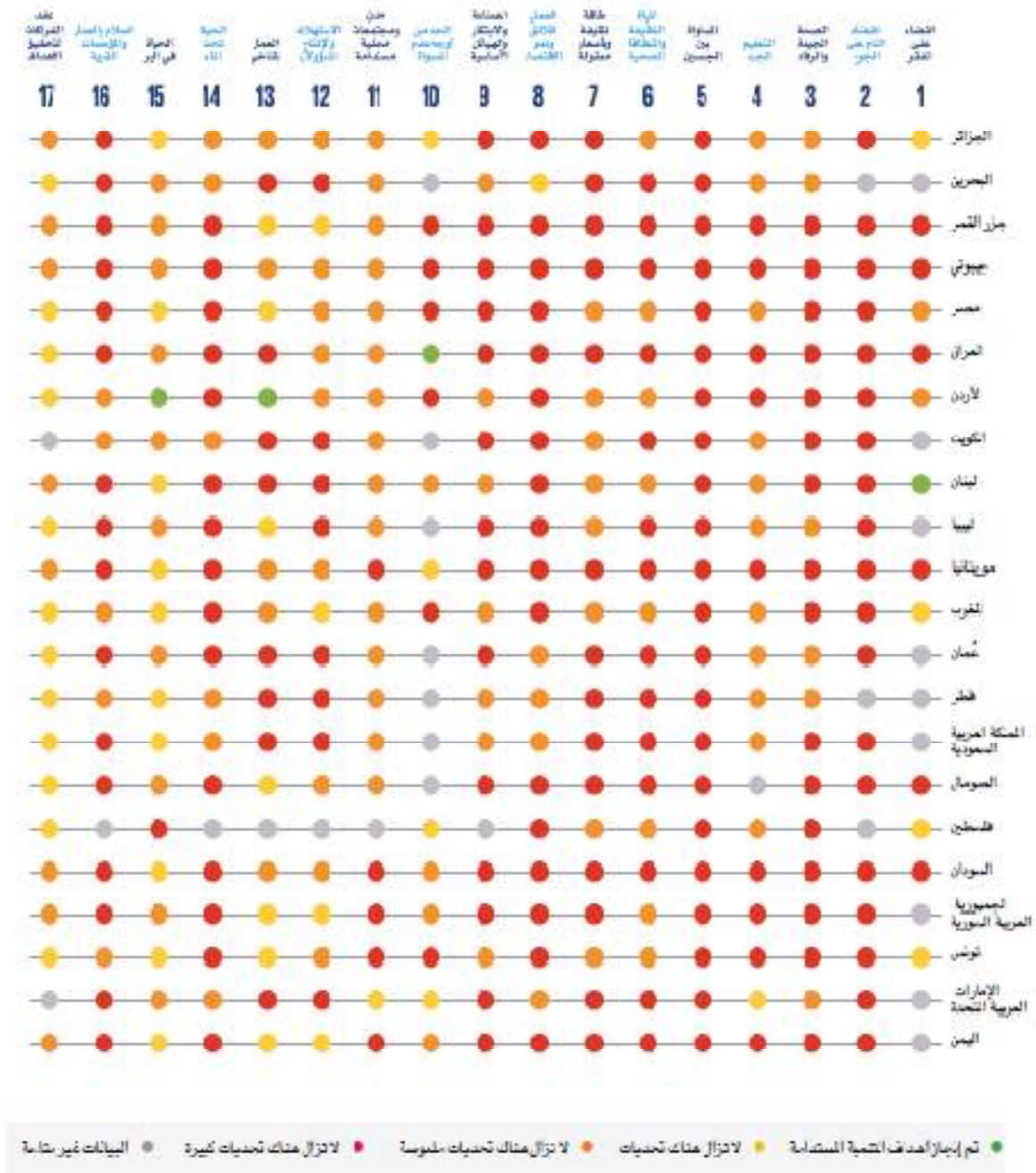


المصدر: (أكاديمية الامارات الدبلوماسية، 2019، ص 1)

2.2. واقع أهداف التنمية المستدامة بالدول العربية قبل جائحة كورونا:

إن تباين الدول العربية في الظروف والمؤهلات والموارد ومستويات الدخل والتقاليد السياسية والأفاق الاجتماعية والممارسات الثقافية، انعكس جليا في مستويات التقدم في تحقيق الأهداف التنمية المستدامة، فلا تزال العديد من الدول العربية تواجه عوائق هيكلية تحول دون تنفيذ خطة عام 2030، صعوبة في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة وهو القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والهدف 5 (هو تحقيق المساواة بين الجنسين)، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية



المصدر: (أكاديمية الامارات الدبلوماسية، 2019، ص 14)

أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030 قبل وبعد جائحة كورونا دراسة حالة الدول العربية

كما هو واضح في لوحة المتابعة، فلقد حصلت جميع البلدان العربية البالغ عددها 22 دولة على درجة حمراء . بالإضافة إلى ذلك، فإن ثلثي هذه البلدان أو أكثر حصلت على درجة حمراء في هدف التنمية المستدامة رقم 3 (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف رقم 6 (المياه النظيفة والصرف الصحي)، والهدف رقم 7 (الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة)، والهدف رقم 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف رقم 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، والهدف رقم 14 (الحياة تحت الماء)، والهدف رقم 16 (السلام والعدالة والمؤسسات الفعالة)، لا يوجد سوى هدف واحد من أهداف التنمية المستدامة حيث لم يحصل أي بلد في المنطقة على درجة حمراء وهو الهدف رقم 17 من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

وعليه فإن 51٪ من جميع أهداف التنمية المستدامة للبلدان العربية كلها باللون الأحمر، و29٪ باللون البرتقالي، و12٪ باللون الأصفر، و1٪ باللون الأخضر بالنسبة لـ 7٪ التنمية المستدامة، لمتدرج باللوحة المتابعة بسبب عدم كفاية البيانات المتوفرة، ولدى ثمانية بلدان عشرة أهداف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة باللون الأحمر.

وقد برزت في عام 2019 خمس دول عربية متقدمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يعني أنها قد استطاعت من قطع حوالي ثلثي الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وهذه الدول هي الجزائر، الامارات، المغرب وتونس والأردن وبالمقابل تخلفت ثلاثة دول عن الركب حيث حققت أقل من 50٪ من أهداف التنمية المستدامة وهي "جزر القمر واليمن والصومال" وستحتاج هذه الدول إلى جهود هائلة على الصعيد المحلي ومن الشركاء الإقليميين والدوليين لضمان عدم تخلفها عن الركب العالمي في مجال التنمية المستدامة وتظهر فلسطين لأول مرة على مؤشر أهداف التنمية المستدامة، لكن نظرا لضعف توفر البيانات، فإنها لم تحصل على درجات إجمالية على المؤشر (أنظر الجدول رقم 01) (الطلافة والمناور 2020، ص 41).

جدول رقم (1): مؤشرات التنمية المستدامة للدول العربية

الدولة	الترتيب عربياً	تصنيف المؤشر العالمي (من 162 دولة)	نتيجة المؤشر (0-100)
الجزائر	1	53	71.1
تونس	2	63	70.0
الامارات	3	65	69.7
المغرب	4	72	69.1
البحرين	5	76	68.7
الأردن	6	81	68.8
عمان	7	83	67.9
قطر	8	91	66.3
مصر	9	92	66.2
لبنان	10	94	65.7
السعودية	11	98	64.8
الكويت	12	106	63.5
العراق	13	117	60.8
موريتانيا	14	123	58.1
اليمن	15	133	53.7
موريتانيا	16	134	53.3
جزر القمر	17	137	53.0
جيبوتي	19	148	51.4

المصدر: تقرير أهداف التنمية المستدامة للعام 2019.
* الدول العربية التالية غير مشمولة في المؤشر: فلسطين، ليبيا، الصومال.

3.2. قياس الأهداف التنموية المستدامة في المنطقة العربية:

سنستعرض في العنصر الموالي قياس الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة بالمنطقة العربية (الاسكوا، 2020، ص 14-202):

❖ الهدف الأول: قياس الفقر في المنطقة العربية:

يقاس الفقر حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1,90 دولار في اليوم، وبالنسبة للدول العربية فلقد شهدت المنطقة حالة الارتفاع الوحيدة في العالم في الفقر المدقع نتيجة للصراعات من 4 في المائة عام 2013 إلى 6.7% عام 2015. وبلغت نسبة الفقراء، حسب خطوط الفقر الوطنية ما نسبته 5.5% في الجزائر، و 14.4% في الأردن، وحوالي 27% في لبنان ومصر، وتفوق 40% في بعض البلدان الأقل نمواً لئصل إلى 46.5% في السودان، و48.6% في اليمن قبل اندلاع الصراع. (الأمم المتحدة، 2019، ص 14-17)

ومازال قياس الفقر بأبعاده المختلفة يشكل تحدياً بحيث لم يحدد سوى 12 بلداً عربياً خطأ وطنياً للفقر، وعدد قليل من الدول العربية يقيس الفقر بانتظام، ما يؤدي إلى نواقص في المعلومات الأساسية وثغرات في السياسات العامة وعدم القدرة على رصد معدلات الفقر بانتظام في السياق الوطني ما سيضعف صلاحية استراتيجيات القضاء على الفقر وفعاليتها، وحالياً لا تملك غالبية بلدان مجلس التعاون الخليجي معدلات رسمية للفقر، على الرغم من وجود مظاهر الفقر فيها، لاسيما في صفوف غير المواطنين.

ويمكن حصر معوقات تحقيق الهدف الأول فيما يلي (الأمم المتحدة، 2019، ص 16-17):

- ارتفاع مستويات عدم المساواة في الدخل، فلا يكفي النمو الاقتصادي لانتشال الناس من الفقر في غياب أو عدم فاعلية السياسات الرامية إلى توزيع فوائد هذا النمو بشكل عادل.
- عدم دقة القياس وتفصيل في البيانات محسب الجنس والعمر والوضع من حيث الهجرة، وعدم كفاية البيانات وانتظام وتيرة جمعها.
- عدم ملاءمة الظروف والسياسات الاقتصادية، فغالبا ما تكون سياسة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية مفصولة عن الأهداف الانمائية وبالمقابل تركز على الاستقرار النقدي وتوليد النمو الاقتصادي، وما زالت نوعية التعليم الرسمي، والخدمات الصحية، وغيرها من الخدمات الأساسية، سيئة أو غير متكافئة، وهذا ما يفقدها الفعالية في الحد من الفقر
- الصراع والنزوح، فمعدل الفقر الوطني في اليمن الذي كان في حدود 48.6 في المائة في عام 2014، يتجاوز اليوم 80 في المائة والتقديرات مماثلة في الجمهورية العربية السورية وهو يؤدي إلى تدمير أو إضعاف البنى التحتية وتأثير الصراع على الاقتصاد إلى تفاقم الفقر وزيادة تعرض الفقراء لمخاطر، مثل المجاعة والمرض والأمية.
- ضيق مفهوم الحماية الاجتماعية فهي إقصائية بطبيعتها، لاسيما في ظل انتشار العمل غير النظامي، وانخفاض المشاركة الاقتصادية للمرأة، وارتفاع معدلات البطالة.

❖ الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

لقد بلغ متوسط معدل النمو السكاني في البلدان العربية 1.9 في المائة سنوياً بين عامي 2015 و 2020، وهو ثاني أسرع المعدلات في العالم بعد أفريقيا حيث يبلغ 2.5 في المائة ويؤدي النمو السكاني السريع إلى زيادة الطلب على الغذاء، وتفاقم الضغوط على الموارد الطبيعية، ويسهم في زيادة التوسع العمراني مما قد يشكل عقبات في تحقيق الهدف الثاني.

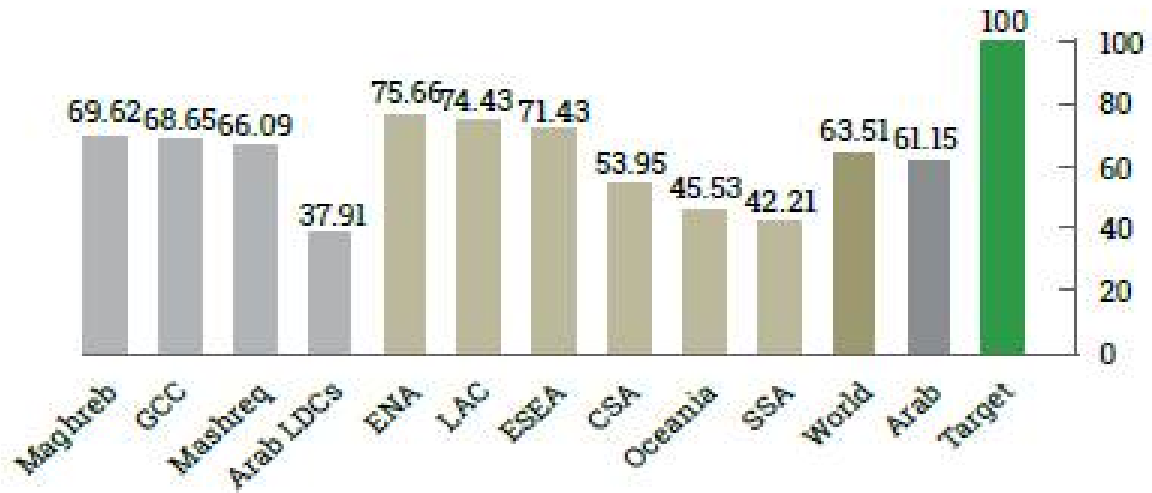
ويعتبر الهدف الثاني متعدد الأبعاد، فهو متصل بأغلبية الأهداف وتختلف مظاهر هذا الهدف بين بلدان المنطقة فقد زاد الصراع والنزوح القسري من الجوع وانعدام الأمن الغذائي في أماكن كثيرة، والجدير بالذكر أن المنطقة العربية تعتمد على الواردات من الأغذية، مما سيجعلها عرضة للتأثر بتقلبات التجارة العالمية وبعدم التكافؤ في التبادل التجاري.

كما أن الإنتاجية الزراعية منخفضة في كثير من البلدان وكثيرا ما تكون الممارسات الزراعية غير مستدامة، ما يحد من توفر الغذاء بكلفة ميسورة في الأجلين المتوسط والطويل وتؤدي ندرة المياه وتغير المناخ والتوسع الحضري المتزايد إلى تفاقم هذا الوضع، ويستمر ارتفاع معدلات الجوع ونقص التغذية، ولاسيما نتيجة لتفشي الصراعات، إضافة إلى الشعور بالجوع المزمن الحاد منتشرة في مختلف أنحاء المنطقة ويتوقف إحراز التقدم في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة على توظيف استثمارات مخصصة ومنظمة في الزراعة المستدامة، وعلى استخدام المعرفة والتكنولوجيات لزيادة إنتاجية القطاع الزراعي ومنعته، وعلى إنهاء الصراعات والاعتماد على التعاون الإقليمي لإحراز تقدم في تنفيذ خطة مشتركة لتحسين حوكمة التجارة العالمية.

❖ الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

هناك تفاوت كبير بين البلدان العربية الغنية منها والفقيرة، وبين الفئات الميسورة والضعيفة، وبين مختلف المناطق الجغرافية داخل البلد الواحد في إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، وفي مدى جودة هذه الخدمات وكثيرا ما يؤدي الصراع والنزوح إلى أعباء مفرطة على الخدمات الصحية، وإلى تدهور ملموس في المؤشرات الصحية واجمالا، لمتشهد المنطقة بعد تحولا إلى نهج شامل يستند على حق الجميع في الصحة، ونموذج للرعاية الصحية يدمج المحددات الاجتماعية للصحة في التخطيط وتقديم الخدمات (انظر الشكل رقم 04).

الشكل رقم (04): مؤشر تغطية الخدمات الصحية الشاملة (من 0 إلى 100)



المصدر: (الأمم المتحدة، 2019، ص 52)

ولكن عموما فإن الجهود المبذولة أدت إلى تحسن مؤشرات الصحة الرئيسية مسجلة انخفاض في وفيات الأمهات والأطفال دون سن الخامسة، ولكن يجب التوجه نحو نظم صحية قائمة على الرعاية الأولية والوقائية وتعزيز إمكانات مقدمي الخدمات الصحية وزيادة أعدادهم، وتغطية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة.

❖ الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

التعليم في المنطقة العربية لا يرتقي إلى مستوى إمكاناته الفعلية فسوء نوعية التعليم، والتفاوت الشديد في إمكانية الحصول عليه داخل البلدان وفيما بينها، وقصور الإصلاحات، كلها عوامل تحد من الإمكانات المتاحة للأجيال لعيش حياة أفضل، ولقد شهدت المنطقة مؤشرات تكشف بعدها عن المسار الصحيح لتحقيق الهدف 4، فتجاوز عدد الأطفال الغير ملتحقين بالمدارس 16 مليون طفل، 10 في المائة منهم في سن التعليم الابتدائي، و 32 في المائة في سن التعليم الثانوي، كما أن 84 في المائة من التلاميذ التعليم الابتدائي ينهون دراستهم، في حين ينهي أقل من 40 في المائة التعليم الثانوي.

❖ الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

إن القوانين والممارسات القانونية والأعراف الاجتماعية والثقافية بالمجتمعات العربية وماتنطوي عليه من تمييز، كانت من الحواجز الهيكلية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين، ولقد سجلت المنطقة أدنى مستوى من المشاركة الاقتصادية للمرأة في العالم، فلم تتجاوز النسبة 25 في المائة عام 2015، مقارنة بمتوسط عالمي نسبته 50 في المائة، ولتسريع التقدم في تحقيق الهدف 5 وجب تعزيز الالتزام السياسي بالمساواة بين الجنسين (الامم المتحدة 2019، ص 74)، وسن وتفعيل التشريعات لإنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، بالإضافة إلى وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للمرأة وإمكانية حصولها على الموارد المناسبة، السعي إلى إحداث تغيير اجتماعي وسلوكي ينصف المرأة، تحسين مصداقية البيانات والإحصاءات حتى تعكس الواقع الحياتي للنساء والفتيات.

❖ الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

تعايش المنطقة العربية ندرة المياه، والوضع يتفاقم بفعل التداخل الحدود بين بعض الدول، والاحتلال والصراع، وتغير المناخ، وكذلك بفعل النمو السكاني والتوسع العمراني وتحتل المنطقة العربية الصدارة في مناطق العالم من حيث ندرة المياه العذبة فمن أصل 22 بلدا عربيا، يصنف 18 بلدا دون العتبة السنوية لندرة موارد المياه العذبة المتجددة، أي دون 1,000 متر مكعب للفرد سنويا، كما تشير التقديرات إلى أن 70.5 مليون شخص لا يحصلون على الحد الأدنى الأساسي من خدمات الصرف الصحي في المنطقة، و47.5 مليون شخص لا يحصلون على خدمات مياه الشرب، كما تستهلك الزراعة 80 في المائة من المياه في المنطقة، ومع ذلك فإن إنتاجية المياه منخفضة، ويؤدي انعدام الكفاءة في الري إلى هدر كميات كبيرة، تقدر بنحو 60 في المائة (الامم المتحدة 2019، ص 86-87)

ويتطلب تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة هياكل فعالة لحوكمة استغلال المياه داخل البلدان وفيما بينها، واستراتيجيات تربط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي والمنطقة بحاجة إلى استثمارات كبيرة في البنى التحتية، والتكنولوجيات الملائمة، واستخدام موارد المياه غير التقليدية بهدف تحسين الإنتاجية والاستدامة، ووصول الخدمة إلى الجميع.

❖ الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

تسجل المنطقة العربية أداء جيدا في تيسير تعميم الحصول على الطاقة، حيث يحصل على الكهرباء قرابة 90 في المائة من السكان، ولكن هناك فروقات فيما بين الدول فلا تزال البلدان الأقل نموا متأخرة على مسار الحصول على الكهرباء، وتسجل مستويات دون 50 في المائة، وتصل إلى 83 في المائة في السودان و 30 في المائة في الصومال، كما هناك فروقات بين المناطق الحضرية والأرياف بحيث حوالي 80 في المائة فقط في الأرياف يتحصلون على الكهرباء، أي أن 36 مليون شخص من دون كهرباء في عام 2016.

كما يلاحظ انخفاض في حصة مصادر الطاقة المتجددة من مزيج الطاقة الإجمالي، فحصتها تقدر بـ 4.1 في المائة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة في المنطقة مقابل متوسط عالمي قدره 18 في المائة (الأمم المتحدة 2019، ص 96)، والسبب وراء هذا التوسع في استخدام الوقود الأحفوري هو العمل على تلبية الزيادة السريعة في الطلب على الطاقة.

❖ الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

يجمع الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة بين مفهومي النمو الاقتصادي الشامل للجميع، وتوفير العمل اللائق. ولا يقصد بهذا الهدف زيادة النمو الاقتصادي فحسب، بل النمو المستدام والشامل الذي يتيح فرص العمل اللائق لجميع شرائح المجتمع فلقد سجل معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة ناهزت 0.49- في المائة في المنطقة بين عامي 2013 و 2017، مقابل متوسط عالمي بلغ 3.5 في المائة وسجل متوسط البلدان العربية الأقل نمواً 4.02 في المائة، مبتعداً عن الهدف العالمي البالغ 7 في المائة كحد أدنى كما سجل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لخمس سنوات بين عامي 2013 و 2017، متوسطاً حسابياً بلغ 0.96 في المائة في البلدان العربية الخالية من الصراعات و 3.44- في المائة في البلدان المتضررة من الصراعات (الأمم المتحدة، 2019، ص 106). كما بلغ معدل البطالة أعلى معدل في العالم ما نسبته 10,3 في المائة عام 2016. وسجلت بطالة اشباب المعدل الأعلى في العالم في عام 2017 حيث بلغت 26,1 في المائة وتشير التقديرات في العديد من البلدان إلى أن 80 في المائة من الشباب يعملون في القطاع غير النظامي، ويتركز ونفي أعمال متدنية النوعية وقليلة الإنتاجية، مقابل دخل غير منتظم وغير آمن، ولا يستفيدون من الضمان الاجتماعي، وما سبق من معطيات يدل عن البعد عن تحقيق الهدف 8، وضرورة التمهيد لتحول هيكلي في النموذج الاقتصادي السائد في المنطقة يحارب الفساد والتمييز ويفتح الأبواب اما القطاع الخاص بتشجيع الابتكار وزيادة الأعمال.

❖ الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

تسجل المنطقة أدنى مستويات التكامل الاقتصادي في العالم، وأدنى مستويات الابتكار قياساً إلى الاستثمار في البحث والتطوير وإلى إنتاجيته بحيث بالرغم من تضاعف نسبة الانفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه يضل أقل من المتوسط العالمي بنحو 60 في المائة (الأمم المتحدة، 2019، ص 120)، وعليه وجب إيلاء الأولوية للابتكار والدفع بالتكامل الإقليمي وتحسين قدرة البنى التحتية على الصمود، كلها تتطلب تحولات جذرية في السياسات العامة وأدوات واستثمارات شاملة، كما تتطلب إرادة سياسية تلتزم بمختلف أبعاد التنمية المستدامة وبالترابط الأساسي بين النظم والسلع والمجتمعات والشعوب في جميع أنحاء المنطقة.

❖ الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

نلاحظ تفاوت في مستويات الدخل والحصول على الموارد والخدمات والمشاركة في الحياة السياسية في البلدان العربية وفي ما بينها، وينتج عن ذلك فوارق بين الطبقات وبين الجنسين وبين المناطق الجغرافية، وللتقليل من عدم المساواة يجب إعادة التأكيد على دور الدولة كضامن للمساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتنفيذ السياسات اللازمة لإعادة توزيع الموارد بشكل عادل ومنصف، الحث على إنشاء شراكات إقليمية وعالمية لصالح البلدان الأقل نمواً.

❖ الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

يعيش حوالي 58 في المائة من سكان المنطقة في المدن ومحيطها ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 62 في المائة في عام 2030، و 70 في المائة في عام 2050، وهذا التوسع العمراني المتزايد على غير تخطيط بفعل الفقر وتغير المناخ والصراعات، يثقل

المدن والمستوطنات البشرية والموارد الطبيعية الشحيحة بضغط هائلة، ويتزايد الإقصاء الاجتماعي والمخاطر والمدن التي طالما احتضنت جماعات متنوعة من المهاجرين الدوليين والنازحين الداخليين، تنتشر فيما بينها أوجه عدم المساواة وتستمر الفوارق في إمكانية حيازة أرض أو سكن، والحصول على خدمة، والاستفادة منبنية تحتية جيدة النوعية، والخروج إلى مساحات عامة وبيئة نظيفة ولمواجهة هذه الانعكاسات السلبية للتوسع العمراني وجب إرساء معالم مدن ذكية وتحسين الحوكمة في المدن والمستوطنات البشرية.

❖ الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

لقد ترسخت الأنماط غير المستدامة في الاستهلاك والإنتاج في الهياكل الاقتصادية، ونظم وعمليات الإنتاج والتكنولوجيات، والأطر المؤسسية والحوافز، وسلوكيات المنتجين والمستهلكين، وهي بأضرار جمة، فهي تسبب بتغيير المناخ واستنفاد الموارد، وتدهور الأراضي والتصحر، وتوليد النفايات، وازدحام السير المزمّن، وتلوث الهواء والماء، كما تؤثر على صحة الإنسان ويتطلب التحول المنشود اتخاذ إجراءات فاعلة لتحقيق الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج كما أن أطرو أدوات السياسة الوطنية المصممة تصميماً جيداً تتيح تحولات جذرية من خلال تغيير مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية

❖ الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره

طالت المنطقة العربية جراء تغير المناخ آثار بالغة، فبفعل ارتفاع درجات الحرارة حيث شهدت المنطقة ارتفاعاً في درجة الحرارة بمعدل 1,5 درجة مئوية، تعرضت أعداداً كبيرة من السكان لمخاطر ندرة المياه والجفاف وتناقص موارد المياه المتجددة بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2030، ويتوقع تزايد الكوارث والظواهر المناخية الشديدة خسائر في الأرواح، فلفقد أوقعت الكوارث أضراراً تجاوزت قيمتها 19.7 مليار دولار بين عامي 1990 و 2019، منها 6.8 مليار دولار بسبب الزلازل، و 5.7 مليار دولار بسبب الفيضانات، و 6 مليارات دولار بسبب العواصف، كما تزايدت مساهمة الفرد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لتبلغ أربع مرات المتوسط العالمي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وبناء على ما سبق وجب تطوير استجابات وطنية متماسكة للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه عملاً بالاتفاقيات العالمية وتماشياً مع الظروف الوطنية، توسيع نطاق الجهود على مستوى المنطقة، لتشمل جميع الجهات المعنية، وتوثيق الرابط بين العلوم والسياسات العامة للتصدي لتغير المناخ، وجعل تقييم آثار تغير المناخ والمخاطر جزءاً أصيلاً من أنظمة التخطيط.

❖ الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

تتعرض المناطق البحرية المحيطة بالمنطقة العربية لمخاطر الاحتباس الحراري وتحمض المحيطات والتلوث البحري، جراء أنشطة التنمية البحرية والساحلية وتصل نسبة متزايدة من المناطق البحرية إلى مستويات غير مستدامة من الناحية البيولوجية بفعل الصيد المفرط والصيد غير القانوني وتهدد هذه التغيرات صحة أجيال اليوم والمستقبل وحلول وجب صياغة سياسات متماسكة وفعالة لإنشاء مناطق بحرية محمية، وتحسين البيانات وبناء القدرات المؤسسية والتقنية، للتمكن من رصد الموارد البحرية وإدارتها بشكل مستدام، وإنفاذ القوانين ذات الصلة.

❖ الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

يتراجع التنوع البيولوجي في المنطقة العربية، في حين يزداد التصحر وتدهور الأراضي، وتدهور النظم الإيكولوجية، وفقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك في الغابات، ولهذه العوامل تأثير سلبي تدريجي على صحة الإنسان ورفاهه، وتخفيف وطأة الفقر، وهدر التكلفة الاقتصادية لتدهور الأراضي في المنطقة بمبلغ 9 مليار دولار سنوياً (بين 2 و 7 في المائة من الناتج المحلي

الإجمالي لفرادى البلدان)، ومعليه كان من الضروري إدارة الأراضي على نحو مستدام من خلال المناطق المحمية والزراعة المستدامة، إلى جانب التخطيط الإقليمي المنسق والاستراتيجي، وزيادة الاستثمار في الإدارة المستدامة للغابات وترميم المناظر الطبيعية، وذلك من أجل عكس المسار الحالي للخسارة والتدهور.

❖ الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهشم فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة

إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات إن انتشار الفساد وقيود الفضاء المدني وضعف المشاركة السياسية وعدم المساواة وغيرها من حقائق تميز المناخ العام للمنطقة جعل من تحقيق الهدف 18 تحديا، وجب في ظله استحضار إرادة سياسية حقيقية وتوسيع الفضاء المدني للانتقال إلى مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع، وبناء مؤسسات فاعلة وشفافة وخاضعة للمساءلة قادرة على دعم تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة

❖ الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

تواجه البلدان العربية تحديات في حشد وسائل التنفيذ على الصعيد الوطني والإقليمي، ولا تزال الهياكل الاقتصادية العالمية غير داعمة. فلا تزال المساعدات الدولية وجهود نقل المعارف والخبرات دون مستوى التوقعات والاحتياجات وللمنطلقات الإقليمية أهمية حاسمة أيضا فهي إما تيسر أو تعوق قدرة البلدان على تحريك الإرادة السياسية، وحشد الخبرات، وتعبئة الموارد اللازمة لمعالجة الأولويات العابرة للحدود، والأولويات في المنطقة العربية، ولا يزال على البلدان العربية أن تعقد الإرادة السياسية لتعزيز التكامل الإقليمي في مختلف أبعاد التنمية المستدامة.

3. تداعيات جائحة كورونا على مؤشرات التنمية المستدامة 2030 بالدول العربية

يواجه العالم أسوأ أزمة صحية واقتصادية منذ قرن، ومما لا شك فيه سوف يكون لجائحة كورونا آثار سلبية شديدة على معظم أهداف التنمية المستدامة، فلقد لقي 463000 شخص حتفهم وللتحكم في المنحى التصاعدي لعدد الإصابات والوفيات اتخذت تدابير أدت إلى وقف العديد من الأنشطة الاقتصادية تحولت في المقابل إلى أزمة اقتصادية عالمية، نتج عنها فقدان في فرص عمل وآثار كبيرة على الفئات الضعيفة على وجه الخصوص، وهذه نكسة كبيرة لجهود العالم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما للبلدان الفقيرة والفئات السكانية الأكثر حاجة، لكن هناك منحة في خضم المحنة وأمل يخرج من الأزمة وتعتبر النقطة المضيئة الوحيدة في هذه الصورة المندرة ألا وهي الحد من الآثار البيئية الناجمة عن انخفاض النشاط الاقتصادي، وسيكون أحد الأهداف الرئيسية لما بعد الأزمة هو استعادة النشاط الاقتصادي دون استعادة الأنماط القديمة للتدهور البيئي، وفي الجدول الموالي تلخيص لأهم الآثار جائحة كورونا على الأهداف 17 للتنمية المستدامة بالدول العربية

الجدول رقم (02): تداعيات جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة 2030 بالدول العربية

الهدف 01	زيادة الفقر بسبب فقدان الوظائف والإغلاق الاقتصادي، الأجر، والتعويضات القليلة
الهدف 02	المجوع بسبب انخفاض الدخل وانخفاض توافر الأغذية أثناء الإغلاق، سوء التغذية بسبب انقطاع الوجبات المدرسية لبعض الطلاب الفقراء
الهدف 03	ارتفاع معدل الوفيات، ومعدلات الإصابة بالأمراض، تدني مستويات الخدمات الصحية نتيجة الضغط في المرافق الصحية، الأثر السلبي للحجر الصحي على الصحة النفسية
الهدف 04	الانغلاق الشبه كلي للمدارس والمؤسسات التعليمية، واستبداله بالتعليم عن بعد، وتفاوت الدول من حيث البنى التحتية اللازمة والموارد البشرية المؤهلة
الهدف 05	الأثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية على المرأة باعتبارها من الفئات الهشة
الهدف 06	تأثر المشاريع التنموية في إطار توفير مياه نظيفة والنظافة الصحية بسبب تراجع عائدات الدول العربية
الهدف 07	تأثر عالمي نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي
الهدف 08	البطالة الجماعية (تزايد معدلات البطالة بنسبة 1,2 نقطة مئوية، فقدان 1,7 مليون وظيفة على الأقل في سنة 2020، تباطؤ النمو الاقتصادي المسجلة قدرت ب 42 مليار دولار من إجمالي الناتج المحلي، تراجع عوائد التجارة، انخفاض حاد في الأنشطة السياحية.
الهدف 09	اثر إيجابي فيما يخص التعجيل في استيعاب التكنولوجيات الرقمية، في مجالات الصحة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والحكومة الإلكترونية، والدفعات الإلكترونية.
الهدف 10	الأثار الصحية والاقتصادية السلبية غير المتناسبة على الفئات الضعيفة (بما في ذلك اللاجئين والمهاجرين)، ولاسيما في الدول ذات شبكات الأمان المنخفضة.
الهدف 11	كانت المئات تأثر مختلط أو سلبي بشكل طفيف، «ازدياد الفقر في المناطق الحضرية والفقيرة، إغلاق وسائل النقل العام، انخفاض الوصول إلى الأماكن العامة / الحضرية، تحركات السكان التي تختلف من بلد إلى آخر تختلف حاد على المدى القصير
الهدف 12	انخفاض استخدام الموارد الطبيعية على المدى القصير بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي والامتداد
الهدف 13	تأثر إيجابي نتائج الإغلاق خفض الانبعاثات العالية للغازات الدفئة على المدى القصير،
الهدف 14	تأثر إيجابي بسبب وضع قيود على الحركة النقل البحري
الهدف 15	الحُد على المدى القصير من الأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي الأرض والمياه العذبة بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي والاستهلاك.
الهدف 16	زيادة الضغط على الحكومات للتخفيف من وطأة الحالة الصحية والاقتصادية للتخفيف من عواقب الوباء.
الهدف 17	تم عقد شركات لتحقيق إدارة ملى اللازمة والتحكم في تداعياتها

المصدر: من اعداد الباحثة.

كما واجه عملية تنفيذ خطة أو أجندة التنمية المستدامة مجموعة من التحديات والمعوقات كما يوضحه الشكل

التالي:

أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030 قبل وبعد جائحة كورونا دراسة حالة الدول العربية

شكل رقم (05) شجرة تحديات والمعوقات عملية تنفيذ اجندة التنمية المستدامة في المنطقة العربية
في ظل جائحة كورونا



المصدر: البنك الدولي.

فلقد ازدادت معدلات البطالة في كل الدول العربية التي تتوفر بياناتها مثل مصر والبحرين والمغرب والجزائر والسودان. وأيضا تضاعف عجز الميزانية في الدول العربية بأكثر من ضعفين بسبب الجائحة وتفاقمت مشاكل الحساب الجاري والذي سجل عجزا في كل الدول العربية باستثناء الامارات.

الجدول رقم (03): مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي في الدول العربية 2019-2020

ميزان المدفوعات % الناتج المحلي الإجمالي		عجز الميزانية		معدل البطالة		معدل التضخم السنوي		الدولة
2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	
-18.3	-9.6	-15.0	-5.1	15.1	11.4	3.5	2.0	الجزائر
-9.6	-2.9	-15.7	-10.6	4.7	4.0	2.6	1.0	البجربين
-0.8	24.7	-2.7	-0.8			2.9	3.3	جببوتى
-4.3	-3.6	-7.7	-7.4	10.3	8.6	5.9	13.9	مصر
-21.7	-1.2	-22.3	-0.8			0.8	-0.2	العراق
-5.8	-2.8	-6.7	-6.1	n/a	19.1	0.2	0.3	الأربن
-10.2	8.9	-11.3	4.8	n/a	n/a	0.5	1.1	الكوبت
-12.6	-20.6	-15.3	-10.7			17.0	2.9	لبنان
-6.6	-0.3	-7.2	8.8			22.3	4.6	لبببا
-17.3	-10.6	-2.6	2.8			3.9	2.3	مورببانا
-7.8	-4.2	-7.1	-4.1	12.5	9.2	0.3	0.0	المغرب
-14.2	-5.2	-16.9	-7.0			1.0	0.1	عمان
-1.9	2.4	5.3	4.1			-1.2	-0.6	قطر
-3.1	6.3	-12.6	-4.5	n/a	n/a	0.9	-1.2	السعودبة
-15.2	-14.9	-16.9	-10.8	25.0	22.1	81.3	51.0	المودان
-7.5	-8.8	-4.3	-3.9	n/a	14.9	6.2	6.7	تونس
1.5	7.4	-11.1	-0.8			-1.0	-1.9	الامارات
-2.8	-7.4	-8.0	-3.8			26.7	10.0	البمن

المصدر: صندوق النقد الدولي، أبريل 2020.

4. اليات احتواء تداعيات جائحة كورونا على تحقيق اهداف التنمية المستدامة بالدول العربية:

جاءت جائحة كورونا لتثقل كاهل الحكومات بالدول العربية بتحديات صحية واقتصادية واجتماعية اضافية، اثرت بشكل سلبي على اغلب مؤشرات تحقيق اهداف التنمية المستدامة، وللتعافي السريع من اثار هذه الازمة تبنت الدول العربية حزمة من الإجراءات تمثلت اجمالاً فيما يلي:

1.4 إجراءات احتواء تداعيات جائحة كورونا على اهداف التنمية المستدامة بالدول العربية:

قامت الدول العربية في ظل جائحة كورونا باللجوء إلى حزمة من الإجراءات والتدابير للحد من الخسائر الاقتصادية والاثار الاجتماعية السلبية اللازمة، والتي يمكن التركيز على أهمها في النقاط التالية:

❖ الحزم المالية الداعمة للاقتصاد ومؤسساته والفئات الهشة بالمجتمع:

- للحد من الآثار الاقتصادية لأزمة على القطاعات الخاصة والأسر وللحفاظ على أداء السوق المالي. في المتوسط تم تخصيص 7,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي للتدابير المالية، في حين تم تنشيط 4,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي (أي أكثر من 47 مليار دولار أمريكي) في ضخ السيولة من قبل البنوك المركزية في جميع أنحاء المنطقة خلال الأسابيع الأولى من الأزمة، فمثلاً في الجزائر فقد شرع في خطة إنعاش المقدرة بـ 20 مليار دولار كمخصصات للجزائريين الذين فقدوا وظائفهم بسبب الأزمة وتحويلات بقيمة 5.11 مليار دولار للأسر الفقيرة و 5,16 مليار دولار كمكافآت للعاملين في مجال الرعاية الصحية.

- دعم الشركات المتضررة من الاغلاق والمحافظة على العمالة وذلك بتمديد آجال سداد اشتراكات الموظفين في الصناديق الوطنية للضمان الاجتماعي، وإتاحة الإعفاءات الضريبية، ودعم الأجور لضمان حصول العاملين على رواتبهم، ووقف مؤقت لسداد القروض خلال هذه الأزمة.

- النهوض بخلف الحماية الاجتماعية، من خلال توسيع نطاق تغطية برامج التحويلات النقدية والمعونة الغذائية واستحقاقات البطالة وغيرها.

- تقديم دعم ائتماني وقروض معفاة من الفائدة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وللعاملين لحسابهم الخاص.

❖ الحزمة الإجراءات الموجهة لإعادة توجيه نمط النمو الاقتصادي في الدول العربية ليكون نمواً غنياً بالوظائف، فرغم

تحقيق الدول العربية كمتوسط نمواً قدره نحو (4.15%) كمتوسط سنوي للفترة 1990 – 2018، متجاوزاً بذلك نظيره العالمي (3.6%). إلا أنه لم ينعكس ليحد من البطالة التي بقيت هي الأعلى بين أقاليم العالم. وجاء النموذج التنموي في الدول العربية فيما عرف اقتصادياً بالنمو غير المولد للوظائف (Jobless Growth) حيث النمو في الناتج، وكذلك في عدد العاطلين (Output – Employment Lag). وهو ما يتطلب حفز عملية التنوع في الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية القائمة في الدول العربية صوب الأنشطة الأعلى قيمة وتقانة، بمعنى آخر تلك التي ترتبط بجودة رأس المال البشري (قائد النمو الاقتصادي في تطبيقات وممارسات الدول المتقدمة والصاعدة، وكذلك في الفكر الاقتصادي المعاصر، ومصدر ثروات الأمم).

❖ حزم السياسات الموجهة للمعالجة الجادة للإشكالات المتعلقة بالعاملين ضمن القطاع غير المنظم الذين يمثلون ما يزيد

عن 66 بالمئة من إجمالي عدد العاملين في الدول العربية، من خلال استراتيجيات متدرجة تقوم على الحوار الثلاثي بين الحكومات وممثلي الأعمال وممثلي العاملين وهو الأمر الذي سيسهل من مهام الدول في مواجه الجائحة وغيرها من أزمات المستقبل وتقاسم عادل لكلفة أعبائها (المناور، 2020، ص 145).

❖ النصوص الاستثنائية الموجهة لخفض سعر الفائدة وخفض الحد الأدنى لنسبة لاحتياطي البنوك وإنشاء صناديق استثمارية

❖ توفير أغلفة مالية لضمان رعاية صحية واللوازم والمعدات الطبية والأدوية

2.4. تحولات أهداف التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا:

تقدم التحولات الستة لأهداف التنمية المستدامة إطاراً فصيلي البناء استراتيجيات متكاملة للتعافي من جائحة كورونا والبناء بشكل أفضل، ويمكن تنفيذها في كل بلد للمساعدة في معالجة المفاضلات والأولويات وأوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة، وقد عرض تقرير التنمية المستدامة 2020 رؤية جديدة لأهداف التنمية المستدامة في ظل الأزمة وستحتاج إلى إعادة التفكير للمساعدة في توجيه الاستجابات المتوسطة والطويلة الأجل لمواجهة جائحة كورونا

الشكل رقم (06): التحولات الجوهرية لأهداف التنمية المستدامة 2030 في ظل جائحة كورونا



المصدر: (الزهراني، 2020، ص 14)

كما تقدم التحولات الستة جدول أعمال للوزارات الحكومية والشركات ومنظمات المجتمع المدني، فهي تساعد الحكومات والمجتمع الدولي، وكذلك قطاع الأعمال والمجتمع المدني، على وضع استراتيجيات قابلة للتنفيذ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي جعل مجتمعاتنا أكثر ازدهاراً وشمولاً واستدامة.

ولتنفيذ هذه التحولات، يجب إعادة التوازن في العلاقة بين الأسواق والحكومات في المداً المتوسط، مع قيام الحكومات بدور أكثر مركزية في الاقتصاد من خلال الاستثمارات العامة، وإعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء، وتنظيم الصناعة لضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية، ونتيجة لهذا الوفاء سيتعين على الحكومات أن تزيد من أدائها بشكل فاعل خلال السنتين أو الثلاث المقبلة، للتخفيف من آثار الأزمة الصحية والاقتصادية، وينبغي أن تظل بعض هذه الزيادة على الأقل في الإنفاق الحكومي، على سبيل المثال الانفاق على التغطية الصحية والحصول على خدمات عامة سهلة ومتوفرة وقد تم بالفعل تعبئة القوى العاملة العامة، بما في ذلك العاملون في مجال الرعاية الصحية والمستجيبون الأوائل مثل قوات الأمن، بشكل مكثف للاستجابة لحالة الطوارئ الصحية، ويجري حالي إقامة شراكات واسعة النطاق بين القطاعات العام والخاص وغير الربحي لتفعيل هذا التحول (الزهراني، 2020، ص 15).

هدفت الدراسة إلى تحديد واقع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالدول العربية قبل وبعد جائحة كورونا، وذلك برصد التحديات التي فرضتها الازمة، وما قابلها من إجراءات وحزم انقاذ انتهجتها دول المنطقة للوصول إلى التعافي السريع وإعادة جدولة لأجندة الأهداف، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي كالآتي:

- ✓ حققت المنطقة تقدما واسعا في نتائج التنمية المستدامة، مع بقاء تحديات مشتركة حول نظم الإنتاج الغذائي المستدامة والمساواة بين الجنسين، وتعكس الفروق بين 22 دولة عربية اختلافا كبيرا في الأداء على العديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فنجد أداء ضعيف في الهدف رقم 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف رقم 5 (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، كما تم أيضا رصد تحديات ضخمة في الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف رقم 6 (المياه النظيفة والصرف الصحي)، والهدف رقم 7 (الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة)، والهدف رقم 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف رقم 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، والهدف رقم 14 (الحياة تحت الماء) والهدف رقم 16 (السلام والعدالة والمؤسسات الفعالة)، كما تظهر أهداف التنمية المستدامة الأخرى مزيدا من الاختلاف؛
- ✓ تم رصد خمسة بلدان قطعت ثلثي الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، المغرب، تونس، الأردن. أما بقية الدول فهي لا تحرز تقدما فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يوجب تسريع جهودها المبذولة في جميع مجالات التنمية المستدامة؛
- ✓ تواجه البلدان الفقيرة والمتأثرة بالحروب حظ كبير في التخلف في تحقيق الأهداف السبعة عشر، فلقد سجلت البلدان الستة الأقل نموا في المنطقة وبلدان يعانون من الحروب (سوريا، العراق) مستويات منخفضة في أكثر من 10 أهداف مما يشير إلى أنها بعيدة كل البعد عن تحقيق هذه الأهداف وستحتاج بالمقابل إلى جهود هائلة على الصعيد المحلي والإقليمية والدولي لضمان اللاحق بالركب وعد التخلف عنه؛
- ✓ الاستراتيجيات الإدارية الصحية اثبتت كفاءتها في الحد من انتشار الجائحة في المنطقة (OECD، 2020، ص3)، ولكنها اعتبرت أعباء مادية وجهت لغير خدمة المسار التنموي؛
- ✓ أكدت الازمة الحاجة إلى تسريع إصلاح الإدارة العامة حتى تتسم بقدرة عالية على إدارة الأزمات وتنفيذ تدابير الوقاية وتشجيع التحول الرقمي، بالإضافة إلى تعزيز دور المجتمع المدني؛
- ✓ كانت الفئات الأكثر ضعفا (النساء والشباب وكبار السن والعمال الغير رسميين واللاجئين) الفئات الأكثر تضررا وعرضة لعواقب اجتماعية؛
- ✓ زادت الازمة من عدم المساواة بين الجنسين، كما أدى اغلاق المدارس والهيكل التعليمية إلى تدهور في راس المال البشري قد يكون له ابعاد طويلة الأمد؛
- ✓ جاءت الأزمة لكشف حقيقة أن التركيز خلال السنوات الأخيرة على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمدخل يمكن الوصول من خلاله لتنمية مستدامة متعددة الابعاد، تبين أنه لم يكن الخيار الأمثل بالنظر إلى هشاشة هذا القطاع في وجه الازمات، واغف الأهمية الشركات الكبيرة فللأخيرة دور محوري في احداث تغيير حقيقي في هيكل الانتاج والاستثمار والتشغيل قادرة على كسر حلقة القطاعات الربعية؛

✓ تسببت الجائحة في اضطرابات اقتصادية هائلة في المنطقة من خلال الصدمات المتزامنة، بما في ذلك انخفاض في الطلب المحلي والخارجي وانخفاض أسعار النفط وتعطل التجارة وسلاسل القيمة العالمية وانخفاض ثقة المستهلكين والمستثمرين وتشديد الظروف المالية. بسبب انخفاض الطلب العالمي، انخفاض أسعار السلع وأحجامها. مع اتساع التفاوتات الإحصائية وأوجه الهشاشة المالية البدائية (لا سيما فيما يتعلق بحالات الإفلاس والقروض متعثرة التسديد والحصول على الائتمان) ازدياد ضعف الاقتصادات النامية بشكل كبير بسبب الأزمات.

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، هي:

- ✓ يجب إعادة جدولة الأهداف التنموية المستدامة، وإدراج بنود تتناول الأزمات واستراتيجيات إدارتها؛
- ✓ ينبغي أن توفر السياسة المالية العامة دعم كبير للمتضررين من الأفراد والشركات أثناء هذه الجائحة ذلك للحيلولة دون حدوث ضرر اقتصادي يستمر لفترة طويلة؛
- ✓ استجابة الأجهزة التنظيمية والرقابية ينبغي أن يهدف إلى حفظ التوازن بين حماية الاستقرار المالي ودعم النشاط الاقتصادي وبين التنمية الاجتماعية والصحية؛
- ✓ يكتسب التنسيق والتعاون على مستوى العالمي والإقليمي أهمية بالغة في تحقيق التعافي بصورة منظمة، ويجب تصميم سياسات تضمن عدم ترك أحد وراء الركب؛
- ✓ وضع قوانين موازنة تكميلية أمام هيئات التشريعية وعوض عن الاعتماد على آليات بديلة لتوزيع حزم الإنفاق، مثل بث الأموال من خارج الميزانية أو المراسيم التنفيذية، والتي كان لها في بعض الأحيان تأثير في الحد من الوقت والمجال للرقابة العامة ومساءلة الحكومة على قرارات السياسة المالية. أي الوقوع في صعوبة استشراف مدى نجاح السياسات المالية المعتمدة.

5. المراجع:

1. الاستجابة لأزمة فيروس كورونا COVID-19 في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا OECD. (2020).
2. أكاديمية الإمارات الدبلوماسية. (2020). تقرير مؤشرو لوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة 2019 المنطقة العربية.
3. الاسكوا. (2020). التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020. الأمم المتحدة.
4. الجودي صاطوري. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات. مجلة الباحث (16)، صفحة 300.
5. حسين الطلافحة، وفيصل المناور. (2020). تداعيات أزمة كوفيد 19 على تحقيق أهداف التنمية المستدامة حالة الدول العربية. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 22(3)، الصفحات 39-79.
6. عبد الوهاب بن سعيد الزهراني. (2020). قراءة في تقرير التنمية المستدامة 2020، تأثير فيروس كورونا على الأهداف التنموية المستدامة 2030. جسر التنمية.
7. علا محمد الخواجه. (2006). العولمة والتنمية المستدامة. بيروت: الدار العربية للعلوم.
8. غنيم عثمان محمد، وابوزنط ماجد. (2007). التنمية المستدامة، فلسفتها واساليب تخطيطها وأدوات قياسها. عمان، الأردن: دار صفاء.
9. فيصل المناور. (2020). استراتيجية التعافي الاقتصادي والمالي من تداعيات جائحة كورونا، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، 22(2)، الصفحات 7-145.